

وغيرهما، وبغير ذلك من الأحاديث، ولأنه يحصل به براءة الذمة في الحال .
وقال : سعيد بن المسيب والأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم : الفطر أفضل مطلقاً ، وحكاه البعض للشافعي وهو غريب .

وقال بعض أهل الظاهر : لا يصح صوم رمضان في السفر ، فإن صامه لم ينعقد ، ويجب قضاؤه لظاهر الآية ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ ولحديث : « ليس من البر الصيام في السفر » وفي الحديث الآخر « أولئك العصاة » .

وقال بعض العلماء : الصوم والفطر سواء لتعادل الأحاديث . والصحيح الذي نرجحه من هذه الآراء هو رأى الأكثرين أن الصوم أفضل لمن أطاقه بلا مشقة ظاهرة ولا ضرر ، فإن لحقه ضرر فالفطر أفضل .

والحديث الذي معنا يوضح ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ؛ فقد خرج عام الفتح سنة ثمان من الهجرة في شهر رمضان وصام ، حتى وصل المكان المسمى الكدية ، وهي عين جارية بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها وبينها وبين مكة قرب مرحلتين ، وهي أقرب إلى المدينة من عسفان .

وقد استدلل العلماء بهذا الحديث على أن للمرء أن يفطر ، ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً ، فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور . وقطع به أكثر الشافعية . وفي وجه : ليس له أن يفطر ، واستند أصحاب هذا الرأى إلى ما وقع عند البويطى من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا ، فيما لو نوى الصوم في السفر .

أما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فقد منع الجمهور أن يفطر ، وقال أحمد وإسحاق بالجواز ، واختاره المزنى محتجاً بهذا الحديث فقليل له : قال كذلك ظناً منه أنه صلى الله عليه وسلم أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة وليس كذلك ، فإن بين المدينة والكديد عدة أيام . وأجاز الجمهور الفطر لمن طلع عليه الفجر في السفر .

« وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره » صلى الله عليه وسلم وهو محمول - كما قال النووي - على ما علموا منه النسخ أو رجحان الثانى مع جوازها .

وفي قول ابن عباس رضى الله عنهما في رواية أخرى : « . . . فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفطر ، فمن شاء أفطر » في هذا دلالة لمذهب الجمهور في جواز الصوم والفطر جميعاً .

وفي حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم